التفاصيل التي ذكرها فتحكم وبناء على اصول فاسدة معظمها ما فرغنا الآن
من بطلانه من حصر الغرض في جلب النفع ودفع الضر هذا المجرد العقل
وما جاء به السمع فسمعا وطاعة **فان قلت** اذا كان اهل النار
مكلفين برد عمرو كفا في فرق بين من شكر المنعم هنا وجزى على تقتضي
الصواب وبين من زاد عتوه وخلد عتوه وهل يمكن ان يقال بتنعيم
الاحد في النار اسم المحسن جزيه على مقتضى الحكمة هنا **قلت**
الفرق بينهما حسن بالنظر الى هذا الفعل الحادث ضروري واما ما
اشرت اليه في الخارج فاما الزيادة على الصبر على كفره وخلاعته فلا مانع
منها **وقد ذكر** جواز ذلك ابن الملاحمي في الفائق **واما** الجاري
على الحكمة فمفاده الاحسان والاساءة محجوب عن عقولنا **وقد**
اخبرنا علام الغيوب انه يخلد في النار اقوام لاساءتهم في دار الدنيا
فعلمنا انها اساءة لا يزيلها شيء من اعمال الاخرة على ان الشقي بالشقاوة
مولع وقد قال تعالى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه **وجاء في** الحديث
ان الله سبحانه لا يخلد في النار الا من علم منه ذلك وهذا بالنظر الى ان
المؤثر هو النفع والدفع وليس بلازم كما تكرر **وحتى تقول** الفرق بينهما
ان هذا مصر على خلاعته مواثر كفره وهذا عاص على بدبر نادم
ولكن بعد خراب البصرة ولا حاجة بنا الى الزيادة على ذلك على مقالتنا
هذه **ومثل** هذا يأتي للبغدادية لقولهم بالتكليف بالاخرة
وان الثواب بفضل وان الواجبات لسابقة المنعام والله اعلم **الفرع**
السادس لما قالوا ان الغرض بالتكليف هو النفع قالوا بوجوب
قبول التوبة عقلا في دار التكليف وعلى هذا المقال لا وجه لذكرها فما
ترى في ذلك **قلت** اما هذا فلا وجه لها قالوه ولهم وانما
هذه المقالة فلا شك في عدم لزومها قولهم يلزم ان لا ينتفع المكلف
بعد فعله الكبيرة **قلنا** لا يضر ناذكرها على اصولهم لا نسلم عدم
النفع لان الطاعات المستقلة تسقط ثوابها على عقاب الكبيرة وان لم
تف بها والتخفيف نفع واضح يفعله كل عاقل ويقصده كل حكيم وهذا
على قول البهاشمة في كيفية الموازنة وهو الذي مال اليه الجمهور

ومقابله ضعيف جدا كما هو معروف متهور بل الاتفاق بصحة النقل عن ابي
علي الجبائي انه يوازن بين الفعلين ليوضح تناقضه فانه اذا عد
الايمان مما يقابل به الكبيرة فاما ان تكون الكبيرة اعظم من الايمان
لزم ان كل كبيرة كفر لانها تحبط الايمان وان كان الايمان اعظم
لزم ان لا تضر الكبيرة **وهذا** قول مقابل وسائر المرجئة واما ان يؤخر
الايمان عن الموازنة لزم اجتماع موجب التعذيب وهو كبيرة و
موجب الاثابة وهو الايمان لتبوت كل بغير معارض فيجتمع النقيضان
عنده فليحقق مذهبه **قالوا** يجب قبول التوبة كما يجب قبول
الاعتذار **قلنا** هذا ممنوع فان التوبة نوع من الاعتذار والفرق بين النوع
الاعتذار الى القبول لكرم المعتذر اليه وغناه فكيف يحتجون بما
هو احد انواع المدعا بالاخر بل جعلنا الاصل الضعيف الذي يبعد موافقة
الخصم عليه والفرع اقرب ما يرجا مساعدته اليه على ان الانسلم وجوب
قبول الاعتذار عقلا وكان يلزم قبوله في الاخرة اذ ليس من شرط
قبوله التكليف عندكم لان الاعتذار الذي يشرط فيه التكليف هو التوبة التي
جعلتموها فعلا والاعتذار ليس بتوبة وهو اعتذار زيد الى عمرو مثلا وتجب
الواجبات وسائر احكام الافعال انما تدور على الوجه الذي وقعت عليه
فاما ان يكون ذلك الوجه باقيا في الاعتذار في الاخرة او غير باق ان لم
يكن باقيا كما تقدم ذكره جرى العلة في وجوب الاعتذار وهو ما يفوت
في الاخرة فبينوها لنا حتى نتمكن من النظر فيها واما ان يكون
النظر باقيا حتى ان اعتذار زيد الى عمرو في الاخرة يسقط اساءته اليه
كما لو وقع ذلك في الدنيا فاخبرونا ما الفرق بين ذلك وبين اعتذار
العبد المتورط في دركات الجحيم الى الرب الكريم الرؤف الرحيم **ومن**
اوضح الادلة على عدم وجوب قبول التوبة قضيته عقلية صرفة
كما يأتي عون الله على ذلك في باب التوبة بعد ظهور احد الايات مع بقاء التكليف الى
انقضاء الدنيا اما انفلاق بابها **فقوله** صلى الله عليه وسلم في باب من قبل المغرب
مسيرة عرضه او يسير الراكب في عرضه اربعين او سبعين سنة خلقه الله
تعالى يوم خلق السموات والارض مفتوح للتوبة لا يغلق حتى تطلع الشمس

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)